الانسحاب من غزة هل يطفئ الحرائق ام يؤججها؟

مال الله فرج
Malalah-faraj@yahoo.com

*يقترب موعد الانسحاب من غزة.

❖ومع انتظار اللحظة الفاصلة التي سترسم حقائق النيات على الارض، تتواصل تفاعلات الاحداث المتداخلة على الساحتين الفلسطينية والاسرائيلية في خضم استعدادات متقابلة لطرفي الصراع الذي تمتد جذوره لاكثر من نصف قرن من الزمن.

❖اسرائيل تستعد لحزم حقائبها لترحل وسط سيل من الاحتجاجات العنيفة سواء داخل صفوف المستوطنين الذين سيجبرون على مغادرة مستوطناتهم، او في صفوف الحكومة المنقسمة على نفسها بين مؤيد لخطة رئيس الوزراء الاحادية الجانب للانسحاب، وبين معارض، في حين اصر ويصر شارون على تنفيذ التزاماته الدولية بانجاز الانسحاب في موعده تماماً، ليضع الكرة حسب تصوراته في الملعب الفلسطيني، بالنسبة لخارطة الطريق واتفاقات السلام، وهو يواصل الربط الستراتيجي، بين هذه الخطوة، والخطوات اللاحقة، بايقاف العنف الفلسطيني ضد الاشخاص والمؤسسات الاسرائيلية، والقاء مسؤولية نزع اسلحة المنظمات والفصائل الفلسطينية المختلفة، على عاتق السلطة الفلسطينية عامة، وعلى عاتق الرئيس محمود عباس خاصة.

على الجانب الآخر، تستعد السلطة الفلسطينية للعودة إلى غزة، والامساك بالارض المحررة بعد عقود من الاحتلال، يملؤها الامل بان تكون هذه الخطوة الحيوية التي يترقبها الرأي العام العالمي باهتمام كبير، البوابة الستراتيجية التي تفضي إلى انسحابات اخرى، وفق الاتفاقات والمباحثات اللاحقة، وصولاً إلى اقامة الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة التي تمتلك مقومات التعايش السلمي مع الجهة الاخرى.

ان السلطة الفلسطينية وهي تستعد لاعادة الانتشار في غزة، تدرك جيداً ان هذه العودة اشبه بالسير في حقل الغام مزروع بمخاطر على الجانبين، مما يتطلب منها اكبر قدر من الحكمة والشجاعة والحزم إلى جانب ضبط النفس، وسرعة اتخاذ القرار الصائب في الوقت الملائم، حتى لا تتيح اية فرصة لأية جهة في افشال هذه العملية الحيوية واعادة تفجير المنطقة، او القاء تبعات الفشل او التراجع او مسؤولية دفع الاحداث باتجاهات خطرة على عاتقها.

على الساحة الفلسطينية، تتواصل عوامل الانقسامات داخل البيت الفلسطيني نفسه سواء في النظرة إلى الصراع، واستراتيجية التعامل معه، او في التفسيرات المختلفة، تجاه تحليلات النيات الاسرائيلية في الانسحاب من غزة، واسلوب التعامل معها، او في النظر إلى مجمل عملية السلام عبر اسلوب التهدئة، ومنح المفاوضات، والحوار السياسي مساحة اوسع، ووقتاً اكبر.

في ضوء ذلك كله، شهدت وتشهد الجبهة الفلسطينية انفلاتاً امنياً هنا - وانفلاتاً هناك.. وتهديداً بالتنصل من الهدنة هنا.. وخرقاً هناك.. وحوادث اطلاق صواريخ على هذه المستوطنة او تلك رداً على سياسة الاغتيالات الاسرائيلية للملاكات القيادية الفلسطينية بالاخص بين صفوف حماس والاقصى، مما هدد ويهدد بردود افعال متوقعة، يضع، بل وضع السلطة الفلسطينية بين المطرقة والسندان، وهي المطالبة بتكبيل السلاح الفلسطيني وحماية وتعزيز اتفاقات السلام، وبالاخص اتفاقات شرم الشيخ.

بالمقابل، فان السلطات الاسرائيلية، وهي تعد لجدولة الانسحاب، تضع شبه قنابل موقوته، قد تنفجر في اية لحظة لتنسف هذه العملية من اساسها، ولتضع مسؤولية ذلك الانفجار ان حدث على عاتق السلطة الفلسطينية وفي مقدمة ذلك:

١-اصرار الحكومة الاسرئيلية على هدم المنازل المقامة في المستوطنات قبل الانسحاب منها، بدل تركها للسلطة الفلسطينية للاستفادة منها في اتجاهات شتى لعل في مقدمتها تحويلها إلى منتجعات سياحية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

٢-القاء مسؤولية أي خرق لوقف العنف او لاطلاق النار على عاتق السلطة الفلسطينية.

٣-التهديد باعادة احتلال غزة، وباجتياح المدن الفلسطينية اذا رافقت عملية الانسحاب احداث عنف، او اطلاق نار.

ان خطورة هذه الشروط تتأتى من حقائق الارض التي تؤكد ان السلطة الفلسطينية لا يمكن باي حال ان تكون مسؤولة مباشرة عنها، بالاخص ان الجانب الآخر يعمد بسياساته المتطرفة غالباً إلى اثارة الدوافع القوية لردود افعال مباشرة ومتشنجة من قبل الفلسطينيين وفي مقدمة ذلك، الملاحقة البوليسية لقادة فصائل المقاومة، والتصفية الجسدية باعمال القتل المتعمد، وسياسة الاغلاق والهدم وتجريف الاراضي الزراعية، واغلاق المعابر والتواصل في اقامة الجدار الفاصل مما هدد مناطق فلسطينية واسعة إلى جانب المماطلة في اطلاق سراح المعتقلين، والتهديدات المتواصلة بالاجتياح، والأهم من ذلك كله، عدم التصريح حول الخطوات التالية للانسحاب من غزة، وهل ستكون هذه الخطوة، بداية لانسحابات اخرى يتم الاتفاق عليها، بما يعزز من ارادة السلام بين الجانبين، ام ستكون خطوة يتيمة وللاجهاز على المطالب الفلسطينية الاخرى المشروعة، وفي مقدمتها الانسحاب من الضفة الغربية، وقضية القدس وعودة المهجرين منذ عام ١٩٤٨ واطلاق سراح السجناء والاسرى والحدود المتفق عليها سواء في اتفاقية اوسلو او سواها وفق حدود ١٩٤٨ او ١٩٦٧!

هذه التداخلات الخطرة والمصيرية وضعت القيادة الفلسطينية، ومحمود عباس بالذات الذي انتهج طريق السلام، لانتزاع حقوق شعبه بالحوار الحضاري بدلاً من لغة العنف والعنف المتبادل والمواجهات الدموية الكارثية، امام تحد مصيري حقيقي في التعامل مع الظروف الموضوعية والتواصل في مسيرة السلام، او في العودة إلى مسرح الكوارث السياسية والانسانية عبر الاحتكام للبندقية في انتزاع تلك الحقوق، بالاخص ان نصف قرن من العنف والعنف المقابل لم يؤد إلا إلى المزيد من الكوارث والمآسي، وتنامي مشاعر الحقد والكراهية والخوف والتوجس وعدم الثقة بين الطرفين.

إلى ذلك، فان الرئيس الفلسطيني الذي تميز بشجاعة سياسية ودبلوماسية متفردة في مواصلة الامانة الفلسطينية في خضم اصعب الظروف، ما فتئ، يؤكد حرصه على مواصلة مسيرة السلام والحوار الحضاري المباشر، وهو يدرك جيداً انه يسير في حقل الغام على الجانبين، لكنه يعلم جيداً، وهو يسير مفتوح العينين، متفتح الذهن والذاكرة معاً، ان عليه التعامل مع واقع يفرض نفسه عليه بحكمة الحكماء، وحزم الاقوياء معاً، من اجل ان لا تضيع الفرصة التاريخية لاي سبب، ولاي خطأ، ولاي موقف هامشي متعمداً كان او هامشياً، وهو الى ذلك نبه جيداً إلى حقائق المداخلات المحيطة بالانسحاب، وحذر جيداً من المواقف السلبية، ورسم الحقائق على الارض، سواء تلك المتصلة بالجانب الفلسطيني او بالجانب الاسرائيلي، واكد ان الانسحاب من غزة يجب ان يكون البداية وليس النهاية، وان مصير الضفة الغربية والقدس والمهجرين والاسرى والحدود والمياه ايضاً، يجب ان تحسم لانها القواعد الاساسية لاقامة الكيان الفلسطيني الحر المستقل وفق دولة حضارية ان كان الجانب الاخر معنياً بمثل هذا الهدف حقاً.

إلى ذلك، فان الانظار كلها تتجه إلى غزة، حيث خطوة الانسحاب الاسرائيلي الاولى التي يفترض ان تقود لخطوات لاحقة ولازمة ومكملة اخرى.

فهل سيكون الانسحاب، الخطوة التي بامكانها ان تطفئ حرائق العنف المتبادل وتضع حداً لستراتيجية الصراع التي اغرقت المنطقة بالمآسي والكوارث لاكثر من نصف قرن، ام على العكس من ذلك، ستكون هذه الخطوة قنبلة موقوتة تفجر المنطقة وتشعل حرائق اكثر مأساوية، لإعادة رسم خارطة سياسية جديدة. قائمة على مواصلة الدم والكوارث والعنف والعنف المقابل؟

هذا ما سيجيب عليه موقف الطرفين خلال عملية الانسحاب.

حماس تحمّل السلطة الفلسطينية مسؤولية الفلتان الامني

عباس يدعو حماس إلى الانضمام الى الحكومة والمساهمة في السيطرة على غزة بعد الانسحاب

الداخلية الفلسطينية تحذر من هجمات ارهابية ينفذها الجنود الفارون من الجيش الاسرائيلي مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية

المدى / وكالات

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن اجراء انتخابات برلمانية في كانون الثاني في علامة على المساعي الفلسطينية لتلبية المطالب الدولية بتطبيق اصلاحات ديمقراطية، وقال في كلمة امام المجلس التشريعي سأصدر بعد توقيعي على قانون الانتخابات التشريعية المعدل مرسوما يحدد موعدا للانتخابات على ان يكون في كانون الثاني من العام القادم.

وجاء اعلان عباس بعد شهرين من تأجيل موعد الانتخابات التي كانت مقررة في ١٧ تموز قائلا انه بحاجة لمتسع من الوقت لتسوية خلاف حول الاصلاحات المقترحة للقانون الانتخابي. واصدر البرلمان بعد فترة وجيزة قانونا معدلا.

اتهامات حماس

واثار التأجيل توترات مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي اتهمت عباس بمحاولة كسب الوقت لاعادة تأهيل حركة فتح التي تفقد شعبيتها بسبب الفساد المستشري واتهمته بالاخلال بالوعد الذي قطعه لنيل تعهدها بالالتزام بهدنة مع اسرائيل.

وقال سعيد صيام احد قادة حماس ان حركته دعت الى اجراء الانتخابات في العام الحالي.

واضاف صيام الذي حضر كلمة عباس ان حماس لديها تحفظات فيما يتعلق بالموعد الجديد لكنه اعرب عن امله في ان تلتزم السلطة الفلسطينية بهذا الموعد واكد ان حماس ستشارك في الانتخابات.

واثار ضعف قبضة فتح مخاوف بشان حدوث اضطرابات في غزة عقب اخلاء اسرائيل مستوطنيها المقرر ان يبدأ الاسبوع المقبل. واستبعدت اسرائيل اجراء محادثات مع عباس بشان اقامة دولة حتى يكبح جماح الفصائل المسلحة ويقر النظام.

دعوة عباس

ودعا عباس حماس للانضمام الى الحكومة للمساهمة في السيطرة على غزة عقب الانسحاب الفلسطيني الا ان حماس رفضت العرض قائلة انها تريد الانتظار حتى تجري الانتخابات التشريعية اولا حيث من المحتمل ان تبلي بلاء حسنا.

وأكد عباس ضرورة وجود سلطة واحدة وقانون واحد وشرعية واحدة على الأراضي الفلسطينية، مؤكدا على ضرورة إنهاء مظاهر التسلح في الشارع الفلسطيني والحرص على أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بهدوء محملا الفصائل مسؤولية في القضاء على الفلتان الأمني.

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية بأنها طرف شريك في حالة الفلتان الأمني، التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بالرغم من كثرة حديث الأجهزة عن ضرورة مواجهة تلك الحالة، مشيرة إلى أن ما يحدث هو مسؤولية بعض الأجهزة الأمنية.

فوضى السلاح

وقالت حماس في بيان صادر عنها، إنه في الوقت الذي تصدح حناجر قادة الأجهزة الأمنية، مطالبة بوضع حد لما تسميه فوضى السلاح، (...) إذ بعناصر هذه الأجهزة، وتحديداً جهاز الأمن الوقائي، تقوم بخطف أحد كوادر حركة فتح المطلوبين للاحتلال الصهيوني، بسلوك يعيد إلى الأذهان ممارسات الاحتلال، وقيام بعض المسلحين بخطف مجموعة من الموظفين الدوليين، مما أدى الى وقوع اشتباكات بين عناصر من حركة فتح وآخرين من جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، وبموازاة ذلك قامت بعض عناصر هذا الجهاز بالاعتداء على عدد من طلاب جامعة بيرزيت، في تدخل سافر في شأن طلابي بحت، على حد قول البيان.

استنكار الاعتداءات

واستنكر البيان الاعتداءات على المواطنين، وخطف الموظفين الدوليين، والممارسات اللامسؤولة، والاشتباكات المسلحة. وقال إنّ ما يعانيه شعبنا مما يسمى ظاهرة الفلتان الأمني، هو مسؤولية بعضِ الأجهزة الأمنية، وليس أدل على ذلك من التهديدات والمضايقات التي تعرض لها جهاز القضاء.

ورفضت حماس تحميل سلاح المقاومة المسؤولية عن حالة الفلتان الأمني بالقول إنّ سلاح المقاومة كان وسيبقى منضبطاً وموجهاً ضد العدو الصهيوني، ولم يكن أبداً جزءاً من حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح. ودعا البيان أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الوعي والحذر من كل محاولات إثارة الفتنة الداخلية، والحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني وتماسكه.

واحتشد نحو ٢٠٠ عضو ملثم ومسلح من كتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح خارج البرلمان في مدينة غزة للمطالبة بانهاء ما اسموه بمحاولات قوات الامن التابعة لعباس القبض على افرادها، كما طالبوا باستقالة وزير المالية سلام فياض الذي يسانده مانحون غربيون رئيسيون لتعهده باصلاحات لمحاربة الفساد.

انتشار فلسطيني

وكان مصدر امني فلسطيني مسؤول قد اكد ان قوات الامن الوطني والشرطة الفلسطينية ستنتشر اعتبارا من الاسبوع المقبل في المناطق المحاذية للمستوطنات الاسرائيلية وذلك في اطار خطة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس "ان قوات الامن الوطني والشرطة الفلسطينية تستعد للانتشار اعتبارا من بداية الاسبوع المقبل على خطوط التماس المحاذية للمستوطنات الاسرائيلية والطرق المؤدية الى داخل الخط الاخضر (اسرائيل)".

واوضح "ان قوات الامن الوطني منتشرة في بعض من هذه المناطق ولكن سيتم تعزيزها بقوات اكبر في ضوء خطة الانتشار الخاصة بعملية الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة". واشار الى ان هذا الانتشار "ياتي في اطار الخطة الامنية الفلسطينية وفي اطار التنسيق الفلسطيني الاسرائيلي".

وقال اخيرا "سيكون هناك اتصال مباشر عبر ضباط من الارتباط العسكري من القادة الميدانيين من الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني".

موعد الانسحاب

ومن المقرر ان يبدا الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة اعتبارا من ١٧ اب الحالي.

من جهة اخرى قال توفيق ابو خوصة الناطق باسم وزارة الداخلية والامن الوطني "ان اسرائيل تحجم عن تزويد قوات الامن والشرطة الفلسطينية بالمعلومات اللازمة والكافية التي بالامكان استخدامها واستثمارها في انجاز انسحاب هادئ".

واشار ابو خوصه في تصريحات وزعتها وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية "الى وجود لقاءات بين القيادة السياسية وبين الفصائل الفلسطينية لترتيب إخراج الانسحاب الاسرائيلي في صورة انتصار وطني فلسطيني".

واوضح "ان وزارة الداخلية اتخذت كافة الاستعدادات والاجراءات اللازمة للتعاطي والتعامل مع نتائج هذا الانسحاب الذي سيتم على اكثر من مرحلة".

واكد اخيرا "على جاهزية القوات بالرغم من النقص الواضح في التجهيزات والمعدات لدى قوات الأمن والشرطة الفلسطينية".

كما حذرت وزارة الداخلية الفلسطينية امس الاربعاء الفلسطينيين من هجمات قد ينفذها الجنود الفارون من الجيش الاسرائيلي وطالبتهم بتوخي الحيطة والحذر.

وجاء في بيان صادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية "تدعو وزارة الداخلية والامن الوطني المواطنين الى الحذر والانتباه في اعقاب اعلان قوات الاحتلال الاسرائيلي عن فرار عدد من جنودها المتطرفين المحسوبين على اليمين العنصري المتطرف".

واضاف البيان "بناء على استخلاص العبر من جريمة القتل الارهابية في شفا عمرو التي نفذها جندي اسرائيلي بدم بارد ضد المواطنين الابرياء من فلسطينيي الداخل كنتيجة ماساوية لعدم لجم الارهاب الاسرائيلي الذي يتجول في الشوارع بحثا عن ضحايا جدد، نطالب الجمهور بابداء اعلى درجات اليقظة".

واوضح البيان "لقد وردت لدينا معلومات بان البعض منهم يشتري الثياب العربية وكذلك سيارات قديمة مستعملة في المناطق الفلسطينية وربما ستستخدم لتنفيذ اعمال ارهابية"

وشدد البيان على تحميل الحكومة الاسرائيلية المسؤولية عن اية هجمات قد ينفذها المستوطنون وطالب المجتمع الدولي بتوفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

توقع اعتداء ارهابي في لندن

اتفاقية اردنية - بريطانية لتبادل المطلوبين

لندن /اف ب

صرح قائد الشرطة البريطانية في حي الاعمال في لندن جيمس هارت في حديث لصحيفة "فايننشال تايمز" امس الاربعاء ان هجوما ارهابيا على الحي المالي (سيتي) "مسألة وقت".

وقال المفوض جيمس هارت ان الحي تعرض عدة مرات "لعمليات استطلاع معادية".

واضاف ان "كل منظمة ارهابية تحصل على نتائج تراقب هدفها مسبقا. لا شك اننا خضعنا لهذا النوع من المراقبة وهذه المناورات افشلت بنجاح".

وتابع هارت ان المباني ومواقع المال والاعمال واهم المواقع السياحية تم التحقق منها. وقال ان هذه المراقبة شملت "كل مكان يمكن ان تشكل الاضرار التي تتعرض لها الدوائر المالية في حي الاعمال مجزرة وحدا اقصى من الخلل".

واوضح المفوض هارت انه لم يعتقل اي شخص في اطار عمليات مراقبة المنظمات الارهابية لكن كل المعلومات نقلت الى اجهزة الاستخبارات.

واضاف ان المراكز المالية للقوى الغربية تشكل الاهداف الاهم للارهابيين.

وتساءل "اذا كنت تريد ضرب الحكومة والسكان في آن واحد واذا كنت تريد التسبب بالحد الاقصى من الاضطراب (...) اي مكان افضل من المركز المالي."

وذكر بعدة اعتداءات نفذها الجيش الجمهوري الايرلندي في هذا الحي في الماضي.

وقال "اعتقد ان (اعتداء جديدا) ليس موضع شك لكنها مجرد مسألة وقت".

من جهة اخرى وقعت الحكومتان الاردنية والبريطانية امس الاربعاء مذكرة تفاهم تنص على تبادل المطلوبين بين البلدين مع مراعاة توفير "ضمانات للحقوق الشخصية والمدنية" لهم.

ووقع الاتفاقية عن الاردن وزير الداخلية الاردني عوني يرفاس والقائم بالاعمال في السفارة البريطانية بات فيليبس ممثلا حكومة بلاده.وتشمل المذكرة ترحيل اشخاص مطلوبين مع "مراعاة توفير ضمانات للحقوق الشخصية والمدنية لهم سواء من حيث امكانية توكيل محامين او التوقيف وعدم الاساءة" لهم طبقا لمبادئ حقوق الانسان التي وقع عليها الاردن.

وقد اعلن رئيس الوزراء البريطاني في ٢٠ الشهر الماضي ان بلاده تتفاوض على اتفاقات مع العديد من الدول حتى تتمكن من ترحيل اجانب لا تستطيع ابعادهم خوفا من انتهاك حقوقهم في هذه الدول.

وردا على سؤال حول تسليم الاسلامي المتطرف عمر محمود عثمان ابو عمر (ابو قتادة) المرتبط بتنظيم القاعدة والمحكوم عليه بالسجن المؤبد في عمان، قال يرفاس للصحافيين ان "بريطانيا حتى الان لم تطلب ترحيل ابي قتادة الى الاردن كما ان الاردن لم يقدم طلبا لتسليمه".

وابو قتادة اردني من اصل فلسطيني-❖ يعتبره كثيرون العقل المدبر للقاعدة في اوروبا و"الذراع الايمن لاسامة بن لادن" في هذه القارة.

وقد اصدرت محكمة امن الدولة الاردنية على ابي قتادة عام ١٩٩٨ حكما غيابيا بالسجن ١٥ عاما مع الاشغال الشاقة بتهمة الضلوع في سلسلة من التفجيرات.

كما حكم عليه غيابيا ايضا عام ٢٠٠٠ بالسجن بتهمة تمويل "جماعة الاصلاح والتحدي" المحظورة والمرتبطة بتنظيم القاعدة بعد ان خططت لمهاجمة اهداف اميركية ويهودية وزوار مسيحيين للاراضي المقدسة خلال الاحتفال بيوبيل العام ٢٠٠٠.

وحصل ابو قتادة على اللجوء السياسي في بريطانيا عام ١٩٩٤ بعد ان دخل اليها باوراق مزورة وتحول الى مرشد روحي للجماعات الاسلامية المتطرفة وخصوصا تلك الموجودة في شمال افريقيا.

وعثر على تسجيلات خطب له في شقة هامبورغ (المانيا) التي استخدمها منفذو اعتداءات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١.

بوش يلوح بالعقوبات ضد طهران

كروفورد (الولايات المتحدة) /اف ب

حذر الرئيس الاميركي جورج بوش ايران من ان بلاده قد تسعى لفرض عقوبات دولية عليها بسبب الخلاف النووي، معربا في الوقت ذاته عن ترحيبه الحذر بالتقارير حول استعداد طهران لاستئناف المحادثات لنزع فتيل الازمة. وقال بوش عقب يوم من اعلان الجمهورية الاسلامية استئناف نشاطاتها النووية الحساسة، انه يشعر "بالشك العميق" حول "رغبات" ايران، الا انه اعاد التاكيد على التزامه بالمفاوضات التي تجريها بريطانيا وفرنسا والمانيا مع طهران.

وقال للصحافيين في مزرعته في كروفورد "سنعمل معهم في ما يتعلق بالعواقب المحتملة وبالتاكيد فان (اللجوء) الى الامم المتحدة هو احدى العواقب الممكنة". واضاف "لقد علمت ان الرئيس الايراني الجديد (محمود احمدي نجاد) قال انه مستعد للعودة الى طاولة" المفاوضات. واكد "اذا قال ذلك فاعتقد ان هذا مؤشر ايجابي على ان الايرانيين بدأوا في فهم الرسالة بان الولايات المتحدة ليست وحدها القلقة بشان برامجهم النووية، ولكن الاوروبيين جادون في محاسبة الايرانيين والتفاوض معهم".

غير انه قال "ولكن علينا ان نراقب بدقة (...) لقد قالوا في الماضي انهم سيلتزمون بالاعراف الدولية ثم ضبطوا وهم يقومون بتخصيب اليورانيوم. وهذا امر خطر". واضاف "لا نريد ان يمتلك الايرانيون اسلحة نووية (...) وسنعمل مع اصدقائنا على صياغة خطوات الى الامام وتحديد سبل للتعامل مع الايرانيين اذا ما اختاروا تجاهل مطالب العالم".

انان يدعو الى ارضية تفاهم قبل استئناف المحادثات السداسية

نيويورك (الامم المتحدة) /اف ب

اشاد الامين العام للامم المتحدة كوفي انان بالتقدم الذي تحقق خلال المحادثات السداسية في بكين حول البرنامج النووي الكوري الشمالي ودعا الاطراف الستة الى ايجاد ارضية تفاهم قبل استئناف المحادثات.

وكانت المحادثات السداسية (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا) الهادفة الى تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي مقابل تنازلات في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي وضمانات امنية، قد علقت الاحد بدون التوصل الى اتفاق. وسوف تستأنف في اسبوع ٢٩ اب.

واعتبر انان انه كون المشاركين في المحادثات قد تمكنوا "في روح من الاحترام المتبادل (...) بتعميق التفهم المتبادل وزيادة نقاط الاتفاق خلال المحادثات الاخيرة" امر مشجع، حسب ما اعلن المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك.

واضاف ان "الامين العام يدعو الحكومات المعنية الى استعمال الوقت الباقي قبل استئناف المحادثات خلال ثلاثة اسابيع من اجل ايجاد الوسائل التي تنسجم مع حاجاتهم وقلقهم". وما زالت المحادثات تتعثر حول اصرار كوريا الشمالية على بناء مراكز نووية الامر الذي ترفضه الولايات المتحدة.